

دولة فلسطين
جامعة النجاح الوطنية/ كلية الشريعة

"المؤتمر العلمي الدولي لكلية الشريعة"

" قضايا طبية معاصرة في الفقه الاسلامي "

المحور الأول: (تحديد جنس الجنين).

إعداد الباحثة

تحرير شكري عبد الحميد حماد

ديوان قاضي القضاة /المجلس القضائي الشرعي

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

المقدمة

الحمد لله الحكيم الرزاق، العليم الوهاب، الذي خلق الزوجين الذكر والانثى، كي تتحق بهما عمارة الأرض، التي هي مقصد من مقاصد التشريع الاسلامي. فوهب من يشاء الذكور ومن يشاء الإناث .

وعبر العصور ظل جنس المولود المنتظر هو الشغل الشاغل للوالدين لعدة اعتبارات، وقد شغل موضوع تحديد جنس المولود (ذكراً أو أنثى) الإنسان منذ أقدم العصور. في مختلف الحضارات الانسانية القديمة. إلى أن تمكن علماء الهندسة الوراثية من خلال الاكتشافات العلمية من تحديد الكائن المنوي المسؤول عن انجاب المولود الذكر، وبنجاح ذلك فتح المجال أمام الوالدين لاختيار جنس الجنين. وخفف من معاناة الأزواج الذين لديهم أطفال من جنس واحد فقط، وسيكون أيضاً له تأثير مفيد على المجتمع، لو استطاع الأزواج تحقيق رغبتهم في أن تكون اسرتهم متوازنة من ناحية الذكور والإناث.

تعتبر مسألة تحديد جنس الجنين من المسائل الفقهية المستجدة وهي من الوسائل التي توسع العلم الحديث فيها في عصرنا الحالي، بناء عليه فلا بد من بيان الحكم الشرعي فيها وفي كل قضية فقهية مستجدة حتى تتمكن البشرية من السير على هدي ربها وفقاً لمنهج الإسلام، لذلك عرضت أهم الطرق المستخدمة لتحديد جنس المولود، وقمت ببيان حكم الإسلام فيها.

أولاً: أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث في أنه بين حكم الشرع أمام الجدل الواسع الذي أثير حول مسألة تحديد جنس الجنين، وذلك من خلال عرض الكيفية الحقيقية لهذه العملية مع ذكر ضوابطها وموقف العلماء منها.

ثانياً: أهداف البحث: التعريف بعملية تحديد جنس الجنين وشرح صورها وعرض آراء العلماء فيها.

رابعاً: مشكلة البحث: هل ناقش العلماء المعاصرون قضية تحديد جنس الجنين بشكل واسع ودرسوا صورها من الناحية العلمية.

خامساً: خطة البحث: ولتحقيق هدف البحث وفائدته جعلته في مبحثين وخاتمة وفهرس كما يأتي:-

المبحث الأول:- نظرة شرعية في طرق تحديد جنس الجنين. وفيه مطلبان.

المطلب الأول:- الطرق والوسائل العامة غير الطبية لتحديد جنس الجنين. وفيه أربعة فروع.

الفرع الأول:- النظام الغذائي.

- الفرع الثاني:- استعمال الغسول الكيمائي المناسب.
- الفرع الثالث:- توقيت الجماع.
- الفرع الرابع:- الجدول الصيني والطريقة الحسابية.
- المطلب الثاني:- الطرق والوسائل الطبية الحديثة لتحديد جنس الجنين وفيه أربعة فروع.
- الفرع الأول: استخدام عقاقير هرمونية.
- الفرع الثاني: الاختيار قبل التلقيح.
- الفرع الثالث: الاختيار بعد التلقيح.
- الفرع الرابع: الاختيار بعد الغرس في الرحم (بعد الحمل).

- المبحث الثاني:-** تحديد جنس الجنين من المنظور الشرعي وفيه مطلبان.
- المطلب الأول:- حكم تحديد جنس الجنين.
- المطلب الثاني:- ضوابط في تحديد جنس الجنين.
- الخاتمة وفيها قيدٌ لأهم (النتائج والتوصيات) التي خلصت إليها.

- المبحث الأول:-** نظرة شرعية في طرق تحديد جنس الجنين.
- المطلب الأول: الطرق والوسائل العامة غير الطبية (الطبيعية) لتحديد جنس الجنين.

المقصود بتحديد جنس الجنين هو ما يقوم به الانسان من الأعمال والإجراءات التي يهدف من خلالها إلى اختيار ذكورة الجنين أو أنوثته⁽¹⁾.

وبهذا التعريف لعملية تحديد جنس الجنين يتبين أنها ليست قضية حادثة، بل هي مسألة تعود جذورها إلى القدم. ففي سنة خمسمائة قبل الميلاد توصلت مدارس الطب الهندية إلى أنه يمكن التأثير على جنس الجنين في بعض الحالات بفعل الطعام أو العقاقير كما ذكر بعض المؤرخين⁽²⁾. ومن هنا يتبين أن الجديد في قضية تحديد جنس الجنين إنما هو فيما طرأ من تقدم في الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تحديد جنس الجنين سواء أكان ذكراً أم أنثى.

وتتم عملية اختيار جنس الجنين بطرق متعددة يعتمد بعضها على الغذاء وبعضها على توقيت الجماع وبعضها على غريلة الحيوانات المنوية وفصلها وعمل الحقن الاصطناعية وسأقوم بعرض هذه الطرق وبيان الحكم الشرعي لكل منها.

الفرع الأول:- النظام الغذائي.

لقد أجريت دراسات علمية تبحث في أثر نوعية الغذاء على جنس الجنين حيث ظهرت النتائج على النحو الآتي:

1- الغذاء المحتوي على تركيز عال من أملاح البوتاسيوم والصوديوم يساعد كثيرا في جذب الحوين الحامل لصبغي (صفة) الذكورة لتلقيح البويضة وإنتاج مولود ذكر.

2- الغذاء المحتوي على تركيز عال من أملاح المغنيسيوم والكالسيوم يساعد في الوصول إلى جنين يحمل الصفة الأنثوية.

¹ خلف، د. طارق عبد المنعم محمد: أحكام التدخل الطبي في النطف البشرية في الفقه الإسلامي، ص126، دار النفائس - الأردن، 1431هـ - 2010م. أبو غده، أ.د. حسن عبد الغني: موقف الاسلام من اختيار جنس الجنين منشور على الموقع الإلكتروني <http://fiqh.islammesssage.com>

² ديوارنت: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، ج2/ص447، الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية.

وهذه الطريقة لا تؤدي إلى حصول النتائج 100% وإنما توصل للنتائج بنسبة كبيرة⁽³⁾.

الحكم الشرعي:الأصل في تناول المباحات الإباحة والجواز، واختيار برنامج غذائي من الأغذية المباحة شرعا ولو بقصد الحصول على جنين ذكر أو أنثى لا يوجد في الأدلة الشرعية ما يمنعه وبالتالي تكون الوسيلة هذه جائزة⁽⁴⁾.

الفرع الثاني:- استعمال الغسول الكيميائي المناسب.

تهدف هذه الطريقة إلى تغيير الوسط الكيميائي للمهبل للمساعدة على وصول الحوين المنوي المطلوب للبويضة وهذه الطريقة لها تعلق بالطريقة السابقة وذلك:

1- أن الوسط الحامضي يكون أكثر مناسبة للحوين المنوي الحامل للصبغي المؤنث (X) وبذلك يزداد نشاط تلك الحويينات فتصل إلى البويضة وتكون النتيجة غالبا أنثى - بإذن الله - وللوصول إلى وسط حامضي يصار إلى إجراء غسل مهبلي باستخدام (مادة الخل مذابة بالماء).

2- إن الوسط القلوي أكثر مناسبة للحوين المنوي الحامل للصبغي المذكر (Y) وفي ذلك الوسط يزداد نشاط الحويينات المذكورة فتصل إلى البويضة قبل المؤنثة فتلقحها ويكون الحمل ذكرا - بإذن الله -.

³ كنعان، أحمد محمد: الموسوعة الطبية الفقهية، ط1، ص308، دار النفائس، لبنان - بيروت، 1420هـ - 2000م. المدحجي، محمد هائل غيلان: أحكام النوازل في الإنجاب، ط1، ج3/ص987، دار كنوز اشبيلية، الرياض - السعودية، 1432هـ - 2011م. اليحيى، د.عبد الرحمن: المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد، ص24، 1429هـ. ليوس، نجيب، اختيار جنس المولود- تحديد نوع الجنين قبل الحمل منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.layyous.com> أبو غده: موقف الاسلام من اختيار جنس الجنين منشور على الموقع الإلكتروني <http://fiqh.islammessgae.com>

⁴ ابن القيم، محمد ابي بكر ابن قيم الجوزية: اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، ج1/ص259، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ - 1991م. أبو عيشه، فادية محمد توفيق: موقف الشريعة الاسلامية من تحديد جنس الجنين، ص109، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الحصول على الماجستير - كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012م.

وللوصول إلى وسط قلوي يغسل المهبل قبل المعاشرة مباشرة بواسطة كربونات الصوديوم (ملح الطعام) مذابة بالماء⁽⁵⁾.

الحكم الشرعي: هذه الطريقة ليست حتمية النتائج، وإنما تساعد على الوصول إلى اختيار للجنس غالباً. وهذه الطريقة بذاتها جائزة شريطة عدم إلحاق الضرر بالمرأة، أو الرجل⁽⁶⁾ تطبيقاً للحديث: "لا ضرر ولا ضرار"⁽⁷⁾.

الفرع الثالث: - توقيت الجماع.

تعتمد هذه الطريقة على الموازنة بين عدة متغيرات للحصول على نتائج معينة ذكر أو أنثى وذلك بالاستفادة من: سرعة الحوينات، ونوعية الوسط، ووقت الإباضة لدى المرأة حيث ترى الدراسات أن الحوين الحامل للصفة المذكرة (Y) خفيف الوزن ويعيش فترة أقصر من الحوين الحامل للصفة المؤنثة (X) الذي يتميز بالثقل والقدرة على العيش فترة أطول من الحوين المذكر، ومن خلال معرفة وقت الإباضة وجد أن المعاشرة (الجماع) التي تتم في نفس يوم الإباضة تؤدي إلى الحصول على مولود ذكر وإذا تم ذلك قبل يوم أو يومين من الإباضة أو بعدها بفترة يكون المولود أنثى⁽⁸⁾.

⁵ اليحيى: المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد، ص23 22. كنعان: الموسوعة الطبية الفقهية، ص308. المدحجي: أحكام النوازل في الإنجاب، ج3/ص983. أبو غده: موقف الإسلام من اختيار جنس الجنين منشور على الموقع الإلكتروني <http://fiqh.islammessage.com>.

⁶ أبو البصل، عبد الناصر موسى: تحديد جنس الجنين، ط1، م3/ص377 - 378، أعمال وبحوث الندوة الثامنة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 1426هـ - 2005م.

⁷ سنن ابن ماحه، حديث2340، ج2/ص784، باب من بني في حقه ما يضر.

⁸ الزهيري، د. غسان: المرأة في رحلة العمر، ص55، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت - لبنان. المدحجي: أحكام النوازل في الإنجاب، ج3/ص983. اليحيى: المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد، ص20. ليوس: اختيار جنس المولود منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.layyous.com/ar>. <https://arabia.babycenter.com>

الحكم الشرعي: وهذه الطريقة كسابقاتها احتمالية وليست حتمية النتائج وليس هناك مانع شرعي يمنع منها فحكمها الجواز⁽⁹⁾.

الفرع الرابع:- الجدول الصيني والطريقة الحسابية.

تعتمد هذه الطريقة على إيجاد علاقة فلكية بين جنس الجنين وعمر أمه وعمر الجنين وشهر التلقيح، في طريقة معقدة⁽¹⁰⁾. وقريب منها الطريقة الحسابية التي تعتمد على جمع عدد أحرف اسم المرأة، مع عدد أحرف اسم والدتها، مع عدد أيام الشهر الذي يتم به الحمل، مع عدد أيام الشهر الذي سوف تلد به المرأة، فإذا حصل لدينا رقم مفردٌ فينتظر أن يكون المولود ذكراً، وإذا حصل رقمٌ مزدوج فيكون المولود المنتظر أنثى⁽¹¹⁾.

الحكم الشرعي: لا يجوز استعمالها لأنها اعتقاد جاهلي، فهو كذب وباطل؛ لأنه من ادعاء الغيب الذي لا يعلمه إلا الله⁽¹²⁾.

المطلب الثاني:- الطرق والوسائل الطبية الحديثة لتحديد جنس الجنين وفيه أربعة فروع.

الفرع الأول: استخدام عقاقير هرمونية.

يذكر الأطباء أن استخدام هرمون التسترون مثلاً يؤدي إلى احتمال إنجاب ذكر، واستخدام هرمون منشط للإباضة يؤدي إلى احتمال إنجاب أنثى.

الحكم الشرعي: إذا لم يكن لهذه الطريقة آثار جانبية ضارة فالحكم الشرعي لها جواز استعمالها كما لو تناولت المرأة أطعمة من نوع معين⁽¹³⁾.

⁹ أبو عيشة: موقف الشريعة الإسلامية من تحديد جنس الجنين، ص109.

¹⁰ كمال، د.خالد بكر: هل تستطيع اختيار جنس مولودك ولد أم بنت؟، ط4، ص16-22، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، 1427هـ.

¹¹ جنس المولود، نكر أم أنثى؟ <http://www.balagh.com/woman/tefl/vd.vsofa.htm>

¹² حكم استخدام الجدول الصيني في تحديد جنس الجنين منشور على الموقع الإلكتروني <https://islamqa.info/ar/answers/121516>

الفرع الثاني: الاختيار قبل التلقيح.

يتم اختيار جنس الجنين بالبحث عن الحويين المنوي الحامل للصبغي (chromosome) المطلوب (ذكري أو أنثوي) ثم تلقيح البويضة به لنحصل على خلية تناسلية كاملة ملقحة بالجنس المرغوب به.

وقد يتم هذا الأمر بأن تلقح البويضة بالحويين المطلوب (المختار) أثناء عملية أطفال الأنابيب (IVF) معمليا كما تتم عن طريق حقن المرأة بالحويين المطلوب (حقن الرحم بالحويينات) (IUI)، وهو التلقيح داخل الرحم⁽¹⁴⁾.

الحكم الشرعي: إذا كان الزوجان يستطيعان الإنجاب وفق الطريق الطبيعي للإنجاب فلا يجوز والحالة هذه اللجوء إلى أسلوب أو تقنية طفل الأنبوب (IVF) أو التلقيح الداخلي (IUI) لمجرد الحصول على "نكر" أو "أنثى"⁽¹⁵⁾.

الفرع الثالث: الاختيار بعد التلقيح.

اللجوء إلى الإخصاب بواسطة طفل الأنبوب؛ يتم تلقيح عدد من البويضات بالحويينات ومن ثم تنمو هذه البويضات الملقحة (بالانقسام 2،4،8،...) فتؤخذ خلية من مجموعة الخلايا التي انقسمت ونمت قبل غرسها في الرحم فإذا وجد أنها تحتوي على التركيب (XY) فهذا يعني أن الجنين سيولد ذكرا - بإذن الله - وإذا وجد أن التركيب (XX) فهذا يعني أنه أنثى.

الحكم الشرعي: بناء على فتوى للعلامة الشيخ القرضاوي يرى فيها أن "تدخل الأطباء لاختيار جنس الجنين ذكراً جائز شرعاً وقال أن إجراء عمليات أطفال الأنابيب استجابة لطلب الزوجين في إنجاب مولود

¹³ غنيم، د. كارم السيد: الاستنساخ والإنجاب بين تجريب العلماء وتشريع السماء، ط 1، ص285، دار الفكر العربي- مصر، 1418هـ - 1998م.

¹⁴ غنيم: الاستنساخ والإنجاب، ص288-289. الشويخ، د. سعد عبد العزيز عبد الله: أحكام الهندسة الوراثية، ط1، ص159، دار كنوز اشبيليا، الرياض، 1428هـ - 2007م.

¹⁵ اليابس، د. هيلة عبد الرحمن، ص1740، شبة الالوكة - قسم الكتب www.alukah.net. أبو البصل: تحديد جنس الجنين، بحث منشور ضمن أعمال المجمع الفقهي المنعقد في مكة المكرمة في دورته الثامنة عشر على الموقع الالكتروني <http://www.aliftaa.jo/Research.aspx?>

ذكر لا حرمة فيه واشترط فضيلته أن تتم العمليات تلبية لحاجة معتبرة عند الزوجين كأن يشتاقان إلى ذكر وألا يكون اختيار جنس الذكر بسبب كراهية جنس الإناث وأوضح أن تحديد جنس المولود لا يتعارض مع قدر الله ومشيتته⁽¹⁶⁾.

الفرع الرابع: الاختيار بعد الغرس في الرحم (بعد الحمل).

وذلك يكون بأخذ عينة من الخلايا التناسلية الملقحة المتكونة في الرحم وهي في مراحلها الأولى وبعد فحصها وتبين جنس الجنين يتم التصرف مع هذا الجنين وجوداً أو عدماً حسب الجنس المرغوب فإذا أظهر أنه أنثى وهم يريدون ذكراً تتم عملية إجهاض مبكر أو غير مبكر وكذلك العكس، المهم أنه سيتم الإبقاء على الجنين أو إجهاضه حسب جنس ذلك الجنين⁽¹⁷⁾.

الحكم الشرعي: إن سلوك طريقة الإجهاض لتحديد جنس الجنين أمر محرم ومحظور ابتداءً لحرمة الوسيلة ومهما كان عمر الجنين في الرحم ويشدد التحريم كلما كانت مرحلة الجنين متقدمة⁽¹⁸⁾.

المبحث الثاني: الأصل في تحديد جنس الجنين.

المطلب الأول: حكم تحديد جنس الجنين.

بعد النظر في الوسائل والطرق التي تستعمل في تحديد جنس الجنين وأحكامها التي بينها سابقاً نحتاج إلى بيان الأصل في تحديد جنس الجنين.

لقد اختلف العلماء المعاصرون في الحكم الشرعي لاختيار جنس الجنين بشكل عام على قولين أذكرهما على النحو الآتي:-

¹⁶ عبد الواحد، د. نجم عبد الواحد: بحث بعنوان تحديد جنس الجنين، منشور ضمن أعمال وبحوث المجمع الفقهي المنعقد في مكة المكرمة في دورته الثامنة عشر، ط1، ج3/ص506 - 507، 1426هـ - 2005م. أبو البصل: تحديد جنس الجنين بحث منشور على الموقع الإلكتروني. <http://www.aliftaa.jo/Research>

¹⁷ أبو البصل: المصدر نفسه، بحث منشور على الموقع الإلكتروني. <http://www.aliftaa.jo/Research>

¹⁸ رحيم، د. إبراهيم محمد قاسم: أحكام الاجهاض في الفقه الإسلامي، ط1، ص231 - 233، سلسلة اصدارات مجلة الحكمة، 1423هـ.

القول الأول: إن الأصل في العمل على تحديد جنس الجنين الجواز، وأنه لا مانع منه شرعاً⁽¹⁹⁾. وقد قال بذلك الرأي كل من: يوسف القرضاوي⁽²⁰⁾، ومحمد عثمان شبير⁽²¹⁾، ونصر فريد واصل، عارف علي العارف، ونجم عبد الواحد...، وغيرهم الكثير⁽²²⁾، وبهذا صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي⁽²³⁾، وقد أخذ بهذا مجلس الفتوى الأعلى بفلسطين⁽²⁴⁾.

استدل أصحاب هذا القول، بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول أذكرها على النحو الآتي:-

أولاً- الكتاب:

¹⁹ المنته، د. محمد عبد الجواد: المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة، ط1، م1/ص228، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، 1422هـ - 2002. اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية، بحث منشور ضمن أعمال الندوة الأولى للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية سنة 1983م، الموقع الإلكتروني www.emro.who.int/ahsn/Presentations/Day DrHelali

²⁰ القرضاوي، يوسف: من هدي الإسلام (فتاوى معاصرة)، ط1، ج1/ص6098، المكتب الإسلامي - بيروت، 1421هـ - 2000م.

²¹ شبير، محمد عثمان: موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، وهو ضمن كتاب دراسات فقيهيه في قضايا طبية معاصرة، ط1، ج1/ص341، دار النفائس، الأردن، 1421هـ - 2001م.

²² تقاحة، علي علي غازي: التدخل البشري في اختيار جنس الجنين، مجلة البحوث الفقهية، العدد التاسع عشر، ج2/ص1411. العارف، عارف علي: قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، وهو ضمن كتاب دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، اعداد جمعية العلوم الطبية الاسلامية المنبثقة من نقابة الاطباء الأردنية، ط1، ج2/ص787، دار النفائس، الأردن، 1421هـ - 2001م. الشمالي، ياسر أحمد: تحديد جنس الجنين في ضوء القرآن والسنة والمعرف الطبية الحديثة، مجلة دراسات، العدد الاول، ص7، 1425هـ - 2004م. عبد الواحد: بحث بعنوان تحديد جنس الجنين، منشور ضمن أعمال وبعوث المجمع الفقهي المنعقد في مكة المكرمة في دورته الثامنة عشر، ط1، ص18، 1426هـ - 2005م.

²³ جاء في القرار السادس في دورة المجمع التاسعة عشرة تاريخ 22-27/شوال 1428هـ - 2007م: "يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية كالنظام الغذائي ... لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها" ينظر: موقع رابطة العالم الإسلامي، قرارات المجمع الفقهي الإسلامي www.themwl.org

²⁴ دار الافتاء الفلسطينية: قرار مجلس الفتوى الاعلى رقم 56/1 ص65، في الجلسة المنعقدة بتاريخ 10/10/2005م. منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.darifta.org>

البويضة والعكس⁽³⁰⁾، والاكتشافات العلمية هيأت الأسباب لإمكانية اختيار جنس الجنين فيكون من تقدير الله عز وجل فيتقرر.

وقد توافقت الحقائق العلمية مع ما دل عليه القرآن الكريم من أن تحديد جنس الجنين ذكراً أم أنثى ناشئ من جهة الرجل، فالنطفة التي تمنى هي نطفة الرجل بلا ريب⁽³¹⁾.

ثانياً - السنة:

1. عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كنت قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء حبر من أحبار اليهود ... قال: جنئت أسألك عن الولد؟ قال - أي النبي صلى الله عليه وسلم - : "ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا، فعلا مني الرجل مني المرأة؛ أذكر بإذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل؛ أنثا بإذن الله" قال اليهودي: صدقت، وإنك لنبي⁽³²⁾).

وجه الدلالة: دلت إجابة النبي صلى الله عليه وسلم على السائل دون أن يشير إلى حرمة السؤال عن ذلك الأمر أو حرمة فعله على جوازه⁽³³⁾.

وقد أوضح النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث العلو وعلاقته بالذكورة والأنوثة، فقد أعطى أمارات ظاهرة للسائل عن الطريقة التي يمكن من خلالها إنجاب المولود المرغوب به من حيث كونه ذكراً أو أنثى، وما ذلك إلا ضبط لجنس الجنين قبل حصول التلقيح بين الحيوان المنوي والبويضة، وذلك لا يختلف عما يسعى إليه علم الوراثة اليوم⁽³⁴⁾.

³⁰ الشمالي: تحديد جنس الجنين في ضوء القرآن والسنة والمعارف الطبية الحديثة، ص4.

³¹ البار، محمد علي: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ط4، ص158، دار الدمام - السعودية، 1403هـ - 1983م.

³² أخرجه مسلم: صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب صفة من الرجل، ح 3152، ج2/214.

³³ تفاحه: التدخل البشري في اختيار جنس الجنين، ص1425.

³⁴ الباز، عباس احمد: اختيار جنس المولود وتحديده قبل تحلفه وولادته بين الطب والفقهاء، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ط1، ج2/ص875، دار النفائس، الاردن، 1421هـ - 2001م.

فقد أكدت الدراسات العلمية ما أجمله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف بما توصلت إليه بعض الأبحاث إلى النتيجة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم وفق الحديث، وهي: أن للوسط الذي توجد فيه الحيوانات المنوية علاقة بتحديد جنس الجنين؛ وذلك أن ماء الرجل قلوي، وماء المرأة حمضي، فإذا التقى الماءان فغلب ماء المرأة ماء الرجل، وكان الوسط حامضياً عندئذ تضعف الحيوانات المنوية التي تحمل الذكورة في تلقيح البويضة فيكون المولود أنثى والعكس صحيح⁽³⁵⁾.

2. عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم"⁽³⁶⁾.

وجه الدلالة: لقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق على ضرورة اختيار السلالة السليمة للمصاهرة وأخذ ذلك بعين الاعتبار فأمر باختيار الأكفاء؛ وذلك تفادياً للأمراض الوراثية وبالتالي يمكن أن يعمم ذلك الاختيار على ما بعد ذلك من اختيار جنس الجنين للسبب نفسه⁽³⁷⁾.
ثالثاً: - من المعقول:

1. إن ذلك الفعل من باب الأخذ بالأسباب، والأخذ بالأسباب أمر مشروع، بل نحن مطالبون به، وبذلك يكون فعل اختيار جنس الجنين من باب الأخذ بالأسباب؛ فيكون مشروعاً.
2. إن القول: بإباحة اختيار جنس الجنين يحقق مصالح راجحة كاتقاء بعض الأمراض الوراثية التي تصيب الذكور دون الإناث أو العكس ولاسيما أن هناك أمراضاً وراثية خطيرة جداً، ومنها ما ليس له علاج طبي حتى الآن⁽³⁸⁾.

³⁵ البار: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص63. الزنداني، عبد المجيد عزيز: ولد أم بنت منشور على الموقع

الالكتروني <http://www.jameataleman.org/main/articles.aspx>?

³⁶ أخرجه ابن ماجة: سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب الأكفاء، ح1968، ج1/ص633. قال الشيخ الألباني: حديث حسن، الألباني: السلسلة الصحيحة، ح1067، ج3/ص56.

³⁷ هنية، مازن إسماعيل، والعشي، منال محمد رمضان: اختيار جنس الجنين بسبب المرض الوراثي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، العدد الأول، م17/ص27-48، يناير

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/research.2009>

القول الثاني: إن العمل على تحديد جنس الجنين لا يجوز ويحرم شرعاً⁽³⁹⁾. وقد قال بذلك الرأي كل من: عبد الناصر أبو البصل، محمد الننتشه، وعباس أحمد الباز، وغيرهم⁽⁴⁰⁾.

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من: الكتاب ومن المعقول وذلك على النحو الآتي:-
أولاً - من الكتاب:

1. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ نُطْقٌ مِّنْ لِّسَانٍ وَهِيَ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ بَيْنَ يَدَيْ نَجْسٍ مِّنْ دُونِ اللَّهِ يَدْعُ بِهَا وَيَسْتَعِزُّ بِهَا كَمَا يَدْعُ فِئْتَنًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ هِيَ تَجْعَلُهَا كَمَا تُشَاءُ بِغَيْرِ إِذْعَانٍ وَهِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَعْنَةُ اللَّهِ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَجْزِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ الْعَذَابَ الَّذِي لَعَنُوا فِيهِ وَلَهُمُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽⁴¹⁾

2. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ يَدْعُونَ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّةً مَّقْبُولَةً﴾⁽⁴²⁾

وجه الدلالة: بينت الآيات الكريمة أن علم ما في الأرحام من الغيب الذي لا يمكن لأحد أن يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى؛ وادعاء البشر ذلك مصادم لهذه الأخبار.

ومن ثم فإن القول: بمشروعية اختيار جنس الجنين يصادم الآيات السابقة بأن الله تعالى وحده يعلم ما في الأرحام، وأن ما في الرحم غيب لا يعلمه إلا الله⁽⁴³⁾.

3. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ يَدْعُونَ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّةً مَّقْبُولَةً﴾⁽⁴⁴⁾

³⁸ أبو عيشه: موقف الشريعة الإسلامية من تحديد جنس الجنين، ص96.

³⁹ الننتشه: المسائل الطبية المستجدة، م1/ص234، 232.

⁴⁰ الباز: اختيار جنس المولود وتحديد قبل خلقه وولادته بين الطب والفقهاء، ج2/ص879. أبو البصل، عبد الناصر موسى: الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي وهو ضمن كتاب دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ط1، ج2/ص721، دار النفائس، الأردن، 1421هـ - 2001م. تفاحة: التدخل البشري في اختيار جنس الجنين، ص1403. الننتشه: المسائل الطبية المستجدة، ج1/ص232 - 234..

⁴¹ سورة لقمان: الآية 34.

⁴² سورة الرعد: الآية 8.

⁴³ القرضاوي: فتاوى معاصرة، ج1/ص610. شبير: موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، ج1/ص341.

⁴⁴ سورة الشورى: الآية 49-50.

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على أن الله عز وجل وزع النسل بحكمة ومقدار؛ لحفظ توازن المجتمع فهو الخالق المتصرف والقول: بأنه يمكن للبشر اختيار جنس الجنين يعتبر تدخلاً في مشيئة الله.

4. قوله تعالى: **جَاءَ كَذُّوُ وَوُؤُوُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ** (45)

وجه الدلالة: إن التدخل في اختيار جنس الجنين تغيير لخلق الله تعالى، وليس معنى تغيير خلق الله تعالى أن ينشئ خلقاً جديداً، وإنما التغيير: هو أن نتدخل في الخلق الإلهي فنصرفه عن وجهته الصحيحة (46).

ثانياً:- المعقول:

1. إن اختيار جنس الجنين ربما يؤدي إلى اختلاط الأنساب؛ وذلك نظراً لآليات التدخل، والتي تتم عن طريق فصل الحيوانات المنوية والتلقيح بالحيوان المفضل؛ للدرجة المطلوبة، وربما حدث خلط في مني الرجال فآدى إلى اختلاط الأنساب (47).

2. إن عملية اختيار جنس الجنين تخل بنسب التوازن البشري بين الذكور والإناث فتؤدي إلى مشكلات ومخاطر تمس أمن المجتمع، فطبيعة الجنس البشري يُفضل الذكور على الإناث فإذا أُجيب الناس إلى طلباتهم فالنتيجة الحتمية هي وجود عدد كبير من الرجال على الإناث وذلك مدعاة لكثرة المشاكل كانتشار الأمراض الجنسية، وانقراض الجنس البشري (48).

سبب الاختلاف:

يرجع الخلاف في المسألة إلى الأسباب الآتية:-

1. الاختلاف في تأويل النصوص

أ. اختلف العلماء في تأويل قوله تعالى: **جَاءَ كَذُّوُ وَوُؤُوُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ** (49) وقوله **جَاءَ كَذُّوُ وَوُؤُوُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ** (50)

45 سورة النساء: آية 119.

46 تقاعه: التدخل البشري في اختيار جنس الجنين، ص 1408

47 تقاعه: التدخل البشري في اختيار جنس المولود، ص 1409.

48 الصعيدي، شكري صالح ابراهيم: التحكم في نوع الجنين، مجلة الشريعة والقانون، ع23/ج2/ص378.

49 سورة لقمان: آية 34.

فقد دلت الآية أن علم ما في الأرحام من الغيب الذي لا يمكن لأحد أن يعلمه غير الله تعالى. فمن أول العلم المراد بعلم ما في الأرحام بالعلم التفصيلي لكل ما يتعلق بها قال بجواز اختيار جنس الجنين. ومن اعتبر أن الآية تخبر عن غيبات يصعب بناء حكم عليها؛ قال: بحرمة اختيار جنس الجنين. ب. اختلف العلماء في تأويل قوله تعالى: **چ چ چ چ چ چ د ت ت ت ت ت** 51⁽¹⁾، فقد دلت الآية الكريمة: على أن الله تعالى هو المتصرف والخالق، والزارع للنسل بحكمة ومقدار؛ لحفظ توازن المجتمع. فمن اعتبر أن عملية اختيار جنس الجنين تدخل في مشيئة الله؛ ذهب إلى تحريم اختيار جنس الجنين. ومن اعتبر عملية اختيار جنس الجنين لا تخرج عن المشيئة الإلهية، اعتبر أن الإنسان منفذ لها فالإنسان يفعل بقدره الله، ومشيئته. فالله هو الذي أوجد العلم والمعرفة ومكّن بعض عباده العلماء أن يفعلوا ما يشاء الله، فذهبوا إلى جواز اختيار جنس الجنين⁽⁵²⁾.

2. الاختلاف في تكييف عملية اختيار جنس الجنين.

من رأى: أن عملية اختيار جنس الجنين تخل بنسب التوازن البشري بين الذكور والإناث، وتؤدي إلى اختلاط الأنساب؛ ذهبوا إلى حرمة اختيار جنس الجنين. ومن رأى: أن عملية اختيار جنس الجنين تجري على نطاق فردي وفق ضوابط شرعية في ظل تقنيات حديثة احتمال الخطأ فيها ضئيل؛ ذهبوا إلى جواز عملية اختيار جنس الجنين⁽⁵³⁾.

المنافشة والترجيح:

بعد عرض المسألة بأقوالها وأدلتها وبيان سبب الاختلاف، فالذي يترجح أن الأصل في تحديد جنس الجنين الإباحة والجواز؛ لقوة أدلة الجواز، ولعدم قيام دليل يعضد القول بالمنع والتحريم. ولأن عمل الإنسان في

⁵⁰ سورة الرعد: آية 8.

⁵¹ سورة آل عمران: آية 189.

⁵² هنية، والعشي: اختيار جنس الجنين بسبب المرض الوراثي، م 17/ص 27-48، منشور على الموقع الإلكتروني

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/research.2009>

⁵³ هنية، والعشي: المصدر نفسه، م 17/ص 27-48، منشور على الموقع الإلكتروني

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/research.2009>

اختيار الجنس لا يخرج عن المشيئة الالهية بل هو تنفيذ لها فالإنسان يفعل بقدره الله ويشاء بمشيئة الله⁽⁵⁴⁾. لكن لما كان تحديد جنس الجنين يحتاج لضبط لتوقي الاستعمال السيئ له فقد ذكر أهل العلم والنظر في الشرع والاجتماع جملة من الضوابط تمنع ما يمكن أن يكون من استعمال غير رشيد لتحديد جنس الجنين. وسأذكر ذلك في المطلب القادم.

المطلب الثاني: ضوابط في تحديد جنس الجنين.

الاصل في المسلم التسليم بقضاء الله وقدره، والرضى بما يرزقه الله؛ من ولد، ذكراً كان أو أنثى، ويحمد الله على ذلك، ولا بأس أن يرغب المرء في الولد ذكراً كان أو أنثى ولكن عليه أن يلتزم بعدة ضوابط عند اختياره تحديد جنس المولود ومن هذه الضوابط:

الأول: أن لا يكون ذلك سياسة عامة للدولة ولكن يكون أمراً فردياً حتى لا يؤدي ذلك إلى الخلل في التوازن بين الإناث والذكور⁽⁵⁵⁾.

الثاني: أن يكون ذلك للحاجة كأن يكون الشخص قد أنجب مجموعة من أحد الجنسين دون الجنس الآخر أو بسبب مرض وراثي أما من غير حاجة فلا يجوز فمن فعل ذلك ابتداءً من أول زواجه أو مع إنجابهِ لكلا الجنسين فلا يجوز⁽⁵⁶⁾.

الثالث: اتخاذ الضمانات اللازمة والتدابير الصارمة لمنع أي احتمال لاختلاط المياه المفضي إلى اختلاط الأنساب⁽⁵⁷⁾.

⁵⁴ القرضاوي: فتاوى معاصرة، ج1/ص577.

⁵⁵ ليوس: اختيار جنس المولود منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.layyous.com>

⁵⁶ <http://www.syria-news.com/> انظر/ <Http://www.tarout.info/montada/showthread.php>

⁵⁷ هزاع، د.ماجدة محمود أحمد: تحسين النسل من منظور إسلامي، بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الاسلامي الثاني قضايا طبية معاصرة، م2، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1431هـ.

3. الأصل في تحديد جنس الجنين الإباحة والجواز؛ لقوة أدلة الجواز، ولعدم قيام دليل يعضد القول بالمنع والتحریم.

4. يمكن اجمال الضوابط بألا تكون عملية تحديد جنس الجنين سياسة عامة؛ لئلا يفضي إلى اختلال في التوازن الطبيعي في نسب الخلق. وأن يقتصر استعمالها على الحاجة. وأن يُتأكد تمام التأكد من عدم اختلاط المياه المفضي إلى اختلاط الأنساب. كما يجب العمل على حفظ العورات من الهتك، وذلك من خلال قصر الكشف على موضع الحاجة قدرًا وزمانًا. وأن يكون تحديد جنس الجنين بتراضي الوالدين. كما ينبغي ألا يغيب أن هذه الوسائل ما هي إلا أسباب لإدراك المطلوب، وأن الدعاء أكدها وأعظمها تأثيرًا.

5. الوسائل التي تستعمل وتتخذ لتحديد جنس الجنين ترجع إلى قسمين في الجملة وفق ما تستند إليه: وسائل عامة غير طبية (طبيعية)، ووسائل طبية.

6. يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية؛ كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الاباضه؛ لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها.

7. يحرم استخدام الجدول الصيني والطرق الحسابية لتحديد جنس الجنين، إذ هي في الحقيقة ضرب من التخمين المرتبط بالتنجيم وادعاء علم الغيب.

8. الطرق الطبيّة التي يُسعى من خلالها إلى تحديد جنس المولود على اختلافها تجتمع في كونها تسعى إلى تلقيح البويضة بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب فيه ولا حرج من اللجوء إليها عند الحاجة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بالضوابط سالفة الذكر.

وبناء عليه فقد توصلت إلى التوصيات الآتية:

- نوصي بعدم ترك اختيار جنس المولود دون قيود فلا بد للقائمين على هذه الخطوات دراسة كل حالة طبيا واجتماعيا قبل البدء ببرنامج اختيار جنس المولود. لأنه في

حال تم ترك هذه العملية دون قيود فإن ذلك سيؤثر على التوازن البشري وخصوصاً في الدول التي للجنس الذكري بها قدسية عالية.

- نوصي المؤسسات الصحية ووسائل الاعلام بالعمل على نشر الثقافة الطبية وخصوصاً تلك التي تتعلق بوسائل تحديد جنس الجنين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة وتشمل ما يلي:
1	1. أهمية البحث.
1	2. أهداف البحث.
1	3. مشكلة البحث.
2	4. تقسيم البحث.

3	المبحث الثاني:- نظرة شرعية في طرق تحديد جنس الجنين.وفيه مطلبان.
3	المطلب الأول:- الطرق والوسائل العامة غير الطبية لتحديد جنس الجنين.وفيه أربعة فروع.
4 - 3	الفرع الأول: النظام الغذائي.
5 - 4	الفرع الثاني: استعمال الغسول الكيميائي المناسب.
6 - 5	الفرع الثالث: توقيت الجماع.
6	الفرع الرابع: الجدول الصيني والطريقة الحسابية.
6	المطلب الثاني:- الطرق والوسائل الطبية الحديثة لتحديد جنس الجنين وفيه أربعة فروع.
6	الفرع الأول: استخدام عقاقير هرمونية.
7	الفرع الثاني: الاختيار قبل التلقيح.
8 - 7	الفرع الثالث: الاختيار بعد التلقيح.
8	الفرع الرابع: الاختيار بعد الغرس في الرحم (بعد الحمل)
8	المبحث الأول:- الأصل في تحديد جنس الجنين وفيه مطالبان.
16 - 8	المطلب الأول:- حكم تحديد جنس الجنين.
17- 16	المطلب الثاني:- ضوابط في تحديد جنس الجنين.
19 - 18	الخاتمة(النتائج والتوصيات).
20	فهرست المحتويات.